التعاون النووي العربي الإيراني بين المبررات والعوائق

الدكتور جداوي خليل
استاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة الجلفة
أ/ بوعبدلي بلقاسم
باحث واستاذ متعاقد بجامعة الجلفة

الملخص:

من وجهة نظر العرب، يعكس القرار 1929 الذي اتخذه مجلس الأمن الدول بالإجماع، القلق العميق للمجتمع الدولي في شأن البرنامج النووي الإيراني، حيث لا يزال المسؤولون الايرانيون يؤكدون على نشاطات إيران النووية المشروعة وبصورة تامة وتجري وفقا المعاهدة حظر انتشار النووي وان قرارات مجلس الأمن الدولي غير شرعية. إلا أن هذا المشروع انعكس بدوره على العلاقات العربية الإيرانية، مما استوجب دراسة التعاون العربي الايراني على ضوء العامل النووي.

Abstract

From the Arabs' point of view, Resolution 1929, adopted unanimously by the Security Council, reflects the deep concern of the international community over Iran's nuclear program. Iranian officials continue to assert Iran's legitimate nuclear activities in full compliance with the Nuclear Non- Proliferation Treaty and UN Security Council resolutions legitimacy. However, this project also reflected on the Arab-Iranian relations, which necessitated studying the Iranian-Arab cooperation in light of the nuclear factor.

المقدمة:

تتعدد الدوافع التي تجعل الدول العربية وإيران تلجأ للتعاون النووي فيما بينها وأهم تلك الدوافع نجد الدوافع السياسية والاقتصادية والتي تتعاظم في حالة وجود عدو مشترك لتلك الدول، حيث تُستغل المقومات التي تجمع بينها لتشكيل تكتل مشترك اقتصادي أو سياسي أو كليهما على أساس الطاقة النووية. وعلى العموم تبقى إيران الأنسب لتصدير التقنية النووية للدول العربية لكن يبقى الهاجس العربي من النية الإيرانية من امتلاك التقنية النووية.

المحور الأول: الخيار النووي الإيراني الأوسط بين المدني والعسكري

يري الكثيرون من المتابعين لتطورات المسألة النووية الإيرانية أنها سارت حتى الآن بنفس سيناريوهات الأزمة العراقية التي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق، وهذا أمر صحيح إلي حد كبير، لكن هذا لا يعني أن المسألة الإيرانية ستسير بنفس السيناريو العراقي إلى النهاية،

وذلك لأن إيران ليست العراق من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ولأن الظروف الدولية الراهنة مختلفة تماماً عن تلك الظروف التي صاحبت تطورات الأزمة العراقية. كما أن الموقف الدولي من سياسة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم أصبح مُختلفاً عنه أثناء الأزمة العراقية. فهناك كراهية شديدة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وهناك تحول في مواقف كثير من الحلفاء لدرجة تُظهر انهيار هذا التحالف الدولي في العراق بعد الفشل الأمريكي هناك.

المتتبع للنماذج الدولية السابقة في مجال انتشار الأسلحة النووية، سيستنتج انعكاس ذلك على المسألة النووية الإيرانية، وهذه النماذج هي[1]:

1. النموذج الكوري الشمالي: أعلنت كوريا الشمالية أولاً انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي في 12 مارس 1993، لكن تراجعت فيما بعد. وفي 10 جانفي 2003، سلّمت كوريا الشّماليّة بياناً تعلن فيه (آلياً و مباشراً) إجراء فيه انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي، وبذلك أصبح اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة غير نافذ عليها. وأرجعت كوريا الشّماليّة عملَها هذا إلى اعتقادها بأنّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة أداة لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة العدائيّة نحو كوريا الشمالية. ويعزي بعض المحللين هذا الانسحاب إلى إجبار الولايات المتحدة في الدخول في مفاوضات من أجل حصول بيونغ يانغ ضمانات أمن من واشنطن. وهذا ما حصل، إذ دخلت كوريا الشمالية في مفاوضات مع الولايات المتحدة وشملت الصين، اليابان، كوريا الجنوبية وروسيا (ما يعرف بالمفاوضات السداسية). وفي 9 فيفري 2005، أعلنت كوريا الشّماليّة بأنها ترغب في تطوير ترسانتها النووي للدفاع عن نظام كوريا الشمالية الشيوعي، حيث المطلوب رادعا نوويا بسبب سياسة الولايات المتحدة العدائية وسيبدد دلائل العمل العسكري الأمريكي ضدها. وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي من كوريا الجنوبية فيما بعد أن لا نية للولايات المتحدة في مهاجمة كوريا الشمالية[2].

وقد فرضت التجربة النووية الكورية والتي أجرتها في 2006، تساؤلات كثيرة تقاطعت مع أزمة الملف النووي الإيراني، أبرزها كيف لواشنطن أن تتهم طهران بانتهاكات لاتفاقية الحد من الانتشار النووي، ولا دليل مباشر على وقوعها، في وقت تقوم كوريا الشمالية بخرق نظام منع الانتشار النووي خرقا مباشراً وكاملاً، وتتحدى المجتمع الدولي بشكل صارخ، بل وتهدد بإجراء تجارب نووية وصاروخية أخرى في حالة تنفيذ قرارات العقوبات ضدها ومما لاشك فيه أن العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي ضد كوريا الشمالية طبقاً للقرار 1718 ، وهي في جوهرها تتعلق بمنع بيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصناعة النووية والصاروخية إلى كوريا الشمالية، وتجميد الأرصدة المالية والموارد الاقتصادية على صلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكورية، فضلاً عن الامتناع عن بيع أو تسليم أسلحة ثقيلة

إليها، وذلك بموجب المادة 41 من الفصل السابع والتي لا تشمل استخدام القوة المسلحة بحيث تقتصر العقوبات على جوانب اقتصادية وتجارية فقط ، هذه العقوبات لن تؤثر بشكل جدي على كوريا الشمالية المعرضة فعلاً منذ سنوات لحصار وعقوبات لم تؤثر فيها رغم أن المجاعة هناك تسببت في وفاة ملايين الأشخاص، ورغم ذلك ظل النظام الشيوعي الحاكم هناك متماسكاً وقابضاً على السلطة بيد من حديد، ماضياً دون رادع أو خوف في استكمال برامجه النووية والصاروخية، ومن ثم فان هذه العقوبات لا تعتبر جدية، الأمر الذي دفع كوريا الشمالية إلى تحدى الجميع. ومن ثم فان الموقف لا يسوغ تصور شن عملية عسكرية ضدها، ولا حتى توجيه ضربات ضد منشآتها النووية.

وهذا الموقف بالنسبة لكوريا الشمالية يتطابق مع الموقف الإيراني، حيث تتعرض إيران لنفس العقوبات مجلس الأمن والحصار من جانب الولايات المتحدة وبعض حلفائها (تخضع إيران إلى الحصار الاقتصادي والتجاري الأمريكي منذ قيام الجمهورية الإيرانية عام 1979)، وحيث صمدت وأصرت على تنفيذ برنامجها النووي والصاروخي رغم ما تتعرض له من مصاعب، ولديها من القدرات والإمكانات الذاتية المادية والعسكرية ما يعينها على تحمل عقوبات جديدة والصمود في مواجهتها. وإذا كانت كوريا الشمالية وهى من أكثر دول العالم فقراً قد أمكن لها تحدى العقوبات والحصار وأصبحت دولة نووية خطيرة، فما بالنا بإيران الدولة الغنية بمواردها النفطية والزراعية الضخمة، واضعين في الاعتبار أن الدولتين تحكمهما أنظمة حكم يمينية متشددة وديكتاتورية من الصعب التنبؤ بقراراتهما السياسية لغياب الرشادة في عملية صنع القرار السياسي، وان اختلفت أيديولوجياتهما بين نظام شيوعي في كوريا الشمالية يسعى لبسط هيمنته في الشطر الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، ونظام حكم إسلامي في إيران يسعى بدوره لفرض هيمنته على منطقة الشرق الأوسط[3].

ولذلك ونتيجة لتقارب الملفين النوويين الكوري الشمالي والإيراني في كثير من الجوانب، فإن بعض المحللين يرون أن إيران ممكن أن تتبع النموذج الكوري الشمالي، أي إمكانية تمديد عملية التفاوض[4] ، ثم انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي وبالتالي إمكانية تطوير برنامج نووي عسكري بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تصبح معه إيران القوى النووية العاشرة في العالم.

2. النموذج الليبي: في 2003، وبعد غزو الأمريكي للعراق والإطاحة بنظام صدام حسين بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل أوقفت ليبيا كافة الأنشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها برنامجها النووي ونقل اليورانيوم المخصب والمتواجد لديها إلى الولايات المتحدة[5]. واستسلمت لجميع المطالب الأمريكية بشأن الكشف عن كافة جوانب هذه الأنشطة، سواء منها ما يتعلق بما هو موجود داخل ليبيا، أو ما يتعلق بتعاونها الخارجي. الأمر الذي أدى إلى

كشف شبكة العالم الباكستاني النووي عبد القدير خان والتي كانت لها امتدادات للتعاون النووي مع دول أخرى أبرزها إيران، وتسبب في كشف الكثير من مكونات البرنامج النووي السري الإيراني، ووضع إيران في مواقف صعبة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، لاسيما مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤكد أن إيران ترفض نهج السلوك الليبي جملة وتفصيلاً بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في برنامجها النووي والصاروخي، خصوصاً أن هذا البرنامج يدخل في إطار الغايات والأهداف القومية العليا لإيران والتي تتمتع بالإجماع الوطني[6].

3. النموذج الياباني: تقدم الحالة اليابانية نموذجاً مثالياً لبرنامج نووي مدني وإعلان اليابان دولة غير نووية. وقد أثبتت اليابان أن معايير عدم الانتشار النووي متوافقة مع دورة الوقود النووي المدنية بامتياز. وفعلاً، فقد بدأت اليابان في تطبيق نظام الضمانات في 15 سبتمبر 2004 كدولة غير حائزة على السلاح النووي الأولى تقوم بدورة وقود نووي وبواسطة القياسات الطبيعية. وتطبيق نظام الضمانات هذا على اليابان يعتبر برهاناً على نجاح الأهداف الأصلية لنظام عدم الانتشار النووي. ويعتقد بعض المحللين أن سلوك اليابان هذا هو نموذج يكون أساساً جديداً لثقافة عدم الانتشار النووي في العالم.

ويرى بعض المراقبين أن البرنامج النووي الإيراني يتتبع النموذج الياباني في الكثير من الجوانب، وهذا ليس بسبب رغبة إيران اتخاذ نموذج اليابان في تطورها التكنولوجي والاقتصادي فقط، ولكن أيضا ملائمة النموذج الياباني لنظام عدم الانتشار النووي. بالإضافة إلى ذلك، فاليابان وإيران تعرضا لأسلحة الدمار الشامل (اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال القنبلة الذرية، وإيران في حربها مع العراق واستعمال هذا الأخير الأسلحة الكيميائية ضدها). وتعتبر إيران نفسها عضوة نشطة في معاهدة عدم الانتشار النووي وتستحق أن تكتسب التكنولوجيا لإنتاج وقود نووي سلمي لمحطاتها النووية كاليابان وفقا للمعاهدة[7].

وبالتالي أصبح البرنامج النووي الإيراني مركز اهتمام الدولي. وأن أي نموذج قد يتخذه البرنامج النووي الإيراني تحت الضغط الدولي الحالي يؤدي يقيناً إلى بعض التشعبات لمستقبل المعاهدة، حيث الثلاث النماذج المختلفة تلك، قد طورت في العلاقة مع الملف النووي الإيراني وقدرت أن تكون ملخص لنتائج محتملة. فتبني إيران النموذج الكوري الشمالي يؤدي إلى انعكاسات غير ملائمة على نظام عدم الانتشار النووي ويؤدي إلى زيادة في الدول المنسحبة من المعاهدة وبالتالي إلغاء العمل بها. أما النموذج الليبي يوجه ضربة إلى حق الدول الغير نووية في امتلاك الطاقة النووية وتوجيهها لأغراض سلمية حسب المادة 04 من معاهدة عدم الانتشار النووي. وأخيرا فالنموذج الياباني

يظهر ملائماً للبرنامج النووي الإيراني، وحتى أنه نموذج جديد في نظام عدم الانتشار النووي ذلك أنه يقدر على مواجهة العديد من الرهانات الجديدة وطلبات المستقبل في حقل الطاقة النووية[8].

والجدير بالذكر، فإن إيران تضع مجموعة من المسائل متعلقة بمنطقة الخليج على رأس اهتماماتها وهي[9]:

- دور الدول الخارجية، حيث عانى الإيرانيون من جراء تدخل قوى خارج المنطقة والموقف الغربي الغير ودي من الثورة الإيرانية ودعمه للعراق في حربها معه.

- التواجد العسكري الكثيف للقوى الخارجية حول إيران، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأمنية بين دول خليجية والولايات المتحدة.

- القلق إزاء النزاعات العرقية والطائفية في الدول المجاورة لإيران.

- سياسة التمييز والازدواجية التي تتبعها الدول النووية اتجاه سياسة الانتشار.

ولدى إجراء أي تقييم لتأثير البرنامج النووي الإيراني في أمن منطقة الخليج، يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي[10]:

انهيار النظام الإقليمي العربي.

العقوبات الأمريكية التي تفرضها على إيران من جانب واحد.

التزام الولايات المتحدة بضمان أمن الخليج.

عملية السلام العربية الإسرائيلية.

ولأجل ذلك، لم يعد القادة الإيرانيون يدعون صراحة إلى امتلاك السلاح النووي، وتحاط تصريحاتهم حول هذه المسألة بضلال من الغموض خاصة بشأن الهدف النهائي. فهي تنكر أغراضها غير السلمية، وفي بعض المناسبات، يستشهد الإيرانيون بالتزامهم بمعاهدة عدم الانتشار النووي والاقتراح الذي تقدموا به لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كبرهان على نوايا بلدهم السلمية. وفي مناسبات أخرى، يؤكدون على حق إيران في امتلاك الأسلحة النووية ما دامت إسرائيل تمتلكها[11].

وفي هذا الإطار، يجب التفريق بين الآثار المباشرة وغير المباشرة، فالآثار غير المباشرة هي تلك التي تتصل بالقوى المحركة الدولية والإقليمية الفاعلة التي يمكن أن تتأثر بحيازة إيران للأسلحة النووية، وكيف يمكن لهذه القوى أن تؤثر بدورها في المنطقة. أما الآثار المباشرة فترتبط بعلاقة الطموحات النووية الإيرانية بردات الفعل المحتملة من جانب دول الخليج وغيرها، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما يتعلق بالاستراتيجيات الأمنية سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية أو حتى أحادية الجانب. وينبغي ثانياً، التأمل في الخلافات التي يمكن أن تنشأ تبعاً لحجم البرنامج النووي الإيراني وطبيعته[12].

ولعل المتغير الأشد هو طبيعة النظام الإيراني نفسه والظروف والأوضاع التي ستجتاز إيران في ظلها العتبة النووية. ووفقا لكل الاحتمالات، فإن طوقا من العزلة النسبية سيفرض على إيران متى ما تحولت إلى قوة نووية وامتلاكها لسلاح النووي، وهو ما سيعزز

لدى إيران مشاعر الشك والارتياب بالآخرين، وبالتالي الاعتقاد أن على إيران امتلاك السلاح النووي من أجل قوة الردع للحيلولة دون تعرضها إلى هجوم بهدف الإطاحة النظام الإيراني، أو ضمان لنفسها منزلة متكافئة قصد الوصول إلى اتفاق أمني إقليمي[13] مع دول الخليج تلعب فيه دورا محورياً وبعيداً عن النفوذ الأمريكي.

وبعيدا عن الجدل المحتدم بشأن ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني قاصرا بالكامل على الأغراض المدنية أو أن هناك مكونا عسكريا سريا في هذا البرنامج، فإن الأكثر أهمية أن هناك ما يشبه الاتفاق بين الكثير من الكتابات الإيرانية والغربية على أن السياسة النووية الإيرانية تبنت منذ أواخر عقد الثمانينات خيارا وسطا بين الأبعاد المدنية والعسكرية.

وبموجب هذا الخيار، فإن السياسة الإيرانية سعت إلى امتلاك كافة مكونات دورة الوقود النووي، بما يتيح لها امتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي، ولكن بدون إنتاجه فعليا. أي أن إيران، بموجب هذه السياسة تقف على حافة امتلاك السلاح النووي في غضون فترة قصيرة عقب اتخاذ القرار السياسي بذلك، ولكنها تمتنع عن إنتاجه فعليا. وهذه السياسة هي التي تحكم السلوك الفعلي الإيراني في المجال النووي منذ أواخر الثمانينات[14].

ولهذه السياسة مزاياها العديدة، فهي تتيح لإيران أن تتفادى الدخول في أزمة دولية عنيفة، وذلك إذا أقدمت بالفعل على إنتاج السلاح النووي، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي في حال حدوثه، إلى إمكانية تعرض إيران لعقوبات دولية أو حتى التعرض لضربات عسكرية من جانب الولايات المتحدة. ومع أن هذه السياسة بدت واضحة بقوة عقب اكتشاف قيام إيران بإنشاء محطتين لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل بدون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن المخالفة التي تورطت فيها إيران بموجب هذه السياسة تعتبر مجرد مخالفة فنية للمعاهدة، ولم ترق قط إلى مرتبة الانتهاك الكامل لها الذي كان من الممكن أن يحدث في حالة ما إذا كانت إيران قد سعت لإنتاج السلاح النووي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه السياسة تتيح لإيران أن تكون قادرة على إنتاج السلاح النووي في اقصر فترة زمنية ممكنة إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، في ضوء متغيرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية المؤثرة عليها، لاسيما إذا تعرضت إيران لتهديدات فعلية مباشرة على أمنها الوطني، سواء في صورة عقوبات دولية أو في صورة ضربات عسكرية معادية، كما يمكن لإيران أن تقدم على تنفيذ هذه الخطوة إذا وجدت في لحظة معينة أن المنافع المترتبة على إنتاج السلاح النووي فعليا تفوق الإضرار أو الخسائر المترتبة على ذلك.

ويبدو أن إيران كانت قد قررت منذ 1989 امتلاك قدرة نووية كامنة، أي أن تمتلك دورة وقود نووي كاملة، بالإضافة إلى امتلاك المعرفة العلمية والمواد الأولوية الضرورية لإنتاج قنابل نووية، بدون امتلاكها بالفعل. وقد جرى في هذا الإطار التوسع في علاقات التعاون النووي مع اكبر عدد ممكن من الدول حول العالم، لاسيما روسيا وباكستان، حيث كانت الأولى مصدر المفاعلات النووية التي تبنيها في بوشهر، وكانت الثانية المصدر الرئيسي للمعرفة العلمية وللتكنولوجيا المتطورة في مجال الطرد المركزي اللازم لتخصيب اليورانيوم[15].

ولكن ما حدث من تطورات في الساحة الدولية لاسيما هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وما تبعه من شن حرب ضد أفغانستان في 2001، ثم ضد العراق في 2003، أدت إلى نشوء مخاوف لدى القيادة الإيرانية من أن تقوم إدارة بوش بعد ذلك باستهداف إيران عسكريا، بهدف إسقاط نظام الحكم فيها بالقوة، وهو ما دفع القيادة الإيرانية نحو العمل على تعزيز قوة إيران العسكرية استعدادا لكافة الاحتمالات.

ولم يكن المجال النووي بعيدا عن هذه المؤثرات، حيث أدت المتغيرات الدولية والإقليمية إلى إقدام القيادة الإيرانية على تسريع العمل في البرنامج النووي منذ 2003، لاسيما فيما يتعلق بقدرات تخصيب اليورانيوم، بحيث يكون في استطاعة إيران أن تمتلك بالفعل جزءا كبيرا ومهما من القدرة الكامنة المطلوبة، بما يتيح لها إذا أرادت، أن تمتلك السلاح النووي في غضون شهور عدة، وليس في غضون سنوات، وفق متطلبات أمنها الوطني، وفي ضوء المتغيرات القائمة في البيئة الإستراتيجية الدولية والإقليمية عليها.

وكان هذا الإطار الأوسع للبرنامج النووي الإيراني هو الدافع الرئيسي وراء اهتمام إيران بالحصول على المفاعلات النووي وكافة المكونات الخاصة بدورة الوقود النووي، بما في ذلك محطات تخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل، بالإضافة إلى السعي المحموم لاستكمال البنية الأساسية في المجال النووي، واستكمال إعداد الكوادر البشرية من العلماء والفنيين والعمال العاملين في المجال النووي. كل ذلك من اجل تحقيق الهدف المتمثل في امتلاك قدرة كامنة ومتكاملة في المجال النووي.

ويقدم ما سبق تفسيرا أكثر تكاملا لدوافع السلوك الإيراني النووي طيلة العقد المنصرم من التسعينات، إذ لم تكن هناك جدوى اقتصادية حقيقية للنفقات الهائلة التي أهدرتها إيران في المجال النووي، إذا كانت هذه المسألة تندرج في المجال المدني السلمي، في حين أن المسألة تصبح مفهومة ومبررة بدرجة اكبر إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو امتلاك قدرة كامنة لإنتاج السلاح النووي، ولكن بدون إنتاجه فعليا، بحيث تصبح إيران مالكة بالفعل لقدرات صنع القنبلة النووية، مع إيقاف التنفيذ، لحين نشوء متغيرات قد تتطلب من إيران الانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للقنبلة[16].

المحور الثاني : دوافع وعوائق التوجه نحو التعاون النووي العربي الإيراني

قد تكون الدوافع السياسية والاقتصادية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التعاون ويمكن ذكر أهمها:

التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية[17]: يسمح التعاون النووي بين الدول العربية وإيران، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم وممكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية، لقلة إمكانياتها الدفاعية الذاتية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى أعلى درجات التعاون السياسي والاقتصادي.

مواجهة المخاطر الأمنية[18]: نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية وإيران في العملية التعاونية وتزايد الترابط في شبكة المصالح بينها في مجال الطاقة النووية، فإن المجال سيكون مفتوح لتعميق التعاون اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بين الطرفين مما يؤدي إلى خلق شبكة معقدة من المصالح، وهذا قد يؤدي إلى التقليل من النزاعات والحروب.

الدوافع القومية: وهو السعي للتعاون من أجل المحافظة على الكيانات القومية للدول العربية وإيران، والمتقاربة على أساس الدين الإسلامي، و يعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التعاون الإقليمي.

تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية: فالتعاون لا يعتبر غاية مطلقة لذاته وإنما يعتبر وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمعات العربية وإيران، وبالتالي فالسبب الرئيسي لإقامة التعاون النووي اقتصاديا هو البحث على النمو الاقتصادي الجماعي والتنمية العادلة لجميع الأطراف، عن طريق تبادل الخبرات والتكنولوجيا والاستثمار في التقنية وإقامة مشاريع نووية عربية بمساعدة الخبرات الإيرانية.

تدفق الاستثمارات : يحتاج الاستثمار إلى بيئة ملائمة ليحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة، وأهمها وجود النظم القانونية والاقتصادية المشجعة على إقامة المشاريع المربحة، التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيحه التعاون الاقتصادي باعتباره فضاء حرا لانتقال عناصر الإنتاج. ويعتبر مجال الطاقة النووية الأنسب لتدفق الاستثمارات الإيرانية إلى الدول العربية باعتباره بديل عن الاستثمارات الأجنبية من خارج المنطقة في مجال الطاقة النووية بالدول العربية.

زيادة الكفاءة الاقتصادية: خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم، لذلك يتيح التعاون النووي إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي، عن طريق التنسيق بين السياسات الطاقة في الشرق الأوسط لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

تقوية المركز التنافسي والتفاوضي: وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول العربية التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية ، والاستفادة من الخبرة الإيرانية في مجال

المفاوضات النووية وتقوية نركزها أمام الدول الغربية.

أما في ما يخص عوائق التعاون النووي الإيراني العربي فيمكن إجمالها في:

غموض وضعف الإرادة السياسية: كثيرا ما يتم تفسير فشل التقدم في عملية التعاون إلى بين الدول العربية وإيران إلى ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها، و في الحقيقة أن هذا الطرح يعتبر سليما من الناحية النقدية والتحليلية، لو كان هذا الضعف السياسي يمارس بطريقة علنية وفي مواقف سياسية واضحة، لكن الإشكال المطروح هو ما إذا كانت هذه الإرادة الضعيفة هي استنتاج ضمني، مستمد من تراخي بعض الأطراف في الدخول الاتفاقيات النووية البينية مع إيران، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا تعارض العملية التعاونية.

والجواب هنا يكمن في تتبع مراحل تنفيذ آليات التعاون النووي ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التعاون، في حين أن هناك قوى كبرى لا يروقها تقدم عملية التعاون النووي.

العوامل السياسية الذاتية: من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها وأنظمتها السياسية الخاصة، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التعاونية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التعاون، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، و قد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا تستفيد هي الأخرى من التعطيل. وتزداد هذه الفرضيات في الدول العربية التي ترى في إيران عدو أكثر من حليف.

العوامل الخارجية : قد تتحد مصالح القوى الكبرى مع دول عربية معينة للاستفادة من الوضع القائم، و بالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية وتقوي نزعتها المعارضة للتعاون الدولي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية: ويعتبر من العوائق الكبيرة للتعاون الدولي، حيث يؤدي إلى التباطؤ والتردد السياسي في الالتزام بشروط التعاون النووي، خاصة في المراحل المتقدمة منه، أين تصبح قرارات الدول المستوردة للتقنية النووية متماهية مع الدول المصدرة لهذه التقنية، وهذا ما ينطبق على الدول العربية المتخلفة في مجال الطاقة النووية بالمقارنة مع إيران في هذا المجال، وبالتالي ذوبان السيادة الدول العربية لصالح القوة الإقليمية الجديدة وهي إيران.

ضعف الحرية السياسية: يؤدي ضعف الحريات السياسية في الدول العربية وإيران لاستبعاد دور القوى الاجتماعية الداخلية التي ترى في أن من الضروري الدخول في تعاون نووي من اجل خلق كتلة إسلامية، و بالتالي

رهنه في يد المستفيدين من تعطيل التعاون النووي.

عدم ملائمة آليات التعاون النووي لظروف كل الأطراف: فكل دولة تسعى إلى التعاون إلا ولها ظروفا سياسية واقتصادية خاصة، وبالتالي إن لم تراع تلك الآليات طبيعة وظروف الدول العربية وإيران، فسرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع مما ينعكس سلبا على مشروع التعاون النووي ويرهن استمراريته.

عدم وضوح الإستراتيجية والأهداف :تشير نظريات التعاون الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف وبرامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التعاون السياسي والاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التعاون ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها ومعالجتها دون تعطيل مشروع التعاون، وهذا ما يتضح جليا في العلاقة بين العرب وإيران.

المحور الثالث: مستقبل التعاون النووي العربي الإيراني

إن مسألة مستقبل التعاون النووي العربي الإيراني يمثل بحد ذاته تحديا مضافا في سبيل تحقيق الأمن في المنطقة، وعليه فإن الدول العربية أمامها خيارات عدة في مواجهة السلوك الإيراني من أهمها[19]: الخيار التعاوني الإيراني العربي، خيار العمل العربي المشترك وأخيرا الخيار العربي الأجنبي.

يقوم الخيار التعاوني العربي الإيراني على محاولة بناء رؤية امن جماعي تشارك فيها كل الأطراف في المنطقة. وهذا الرأي يفترض المشاركة الجماعية للتصور الأمني مبنية على إستراتيجية جماعية نووية تشارك فيها كل الأطراف العربية وإيران. ويفترض أيضا أن يتم تنفيذه وإنجاحه من خلال إيجاد صيغة مبنية على التقارب والتعاون والتنسيق بين العرب وإيران، ومن خلال المشاركة في بناء إستراتيجية نووية مشتركة في المنطقة. إن هذا الخيار يتطلب ضرورة وجود اتفاقيات مشتركة بين الدول العربية وإيران، وضرورة التوفيق بين هذه الاتفاقيات وميثاق الدفاع العربي المشترك.

إن هذا الطرح يهدف طبعا، لربط الأمن القومي الدول العربية وعدم تفتيته من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يوحي حالة توازن استراتيجي بين العرب وإيران ويحد من تطلعات إيران وغيرها من القيام بمغامرات عسكرية ضد الدول العربية .

وتأكيدا لهذا الخيار طرحت دول مجلس التعاون الخليجي رغبتها في بناء علاقات ايجابية مع إيران خدمة لأمن المنطقة ودعت احمدي نجاد للمشاركة في القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة القطرية بتاريخ 2007/12/03 م. لقد تركز حديث احمدي نجاد على ضرورة تعزيز العلاقة بين بلاده ودول مجلس التعاون الخليجي، وطالب ببناء علاقات اقتصادية وبتأسيس مؤسسة للتعاون في عدة مجالات منها الأمنية والنووية، ولكنه لم يتطرق إلى الجزر العربية ولا إلى المشاكل الأخرى كتدخل بشؤون العراق والمنطقة. وقد قال الرئيس الإيراني احمدي نجاد في افتتاح القمة: أن

بلداننا يرتبط بعضها البعض تماما ونحن نطالب بالسلام والأمن الشامل دون تدخل العوامل والأيدي الأجنبية وإن دول المنطقة قادرة على الحفاظ على الأمن الإقليمي .

ولكن لتحقيق وإنجاح هذا الاقتراض المبني على التعاون والتقارب والتكامل، ينبغي على الطرف الإيراني أن يربط بين حديثه عن العمل والأمن المشتركين وبين التصرفات السياسية على ارض الواقع. وهذا يتطلب من الطرف الإيراني أن يتوجه إلى الدول العربية بحلول القضايا العالقة، سواء تعلق الأمر بالجزر العربية الإماراتية أو بمجمل الدول الإيراني في المنطقة بما في ذلك العراق وسوريا ولبنان واليمن، بالمقابل يتطلب من الدول العربية ضرورة تطوير برنامج نووي مشترك نظرا لتراجع واضح لمفهوم العمل العربي الجماعي وهذا الضعف ليس في مصلحة أي من الإطراف العربية الخليجية كانت أو غير الخليجية.

ويلاحظ، إن أول دولة عربية وهي العراق، قد دمرت فيها جميع محاولاتها الحصول على تقنية نووية، والدولة الثانية هي ليبيا، التي تنازلت برضاها وسلمت للولايات المتحدة جميع ما كانت تمتلكه من قدرات نووية. والجزائر التي شغلتها مشاكلها الداخلية في التسعينات من استمرار محاولاتها للحصول على التكنولوجية النووية، كما أن مصر ونضرا لضعف القدرات المالية فإنها تبقى الدولة العربية الوحيدة القادرة على الحصول على التقنية النووية وبمساعدة عربية مشتركة، وأشار رئيس الهيئة العربية للتصنيع العسكري المصري، إلى أن مصر لا ينقصها الإمكانيات كي تلتحق بالدول النووية في المنطقة[20] في هذا المجال وانه لو كان العرب قد تعاونوا معها في الهيئة، لأصبحت متقدمة في هذا المجال[21].

ويعتقد الكثيرون أن الخيار الثاني هو الذي يجب على الدول العربية العمل على تحقيقه، على الرغم من صعوبة المطالبة حاليا بوضع إستراتيجية عربية قومية في مجالات البحث النووي، في ظل التعثر الحالي في مسيرة التعاون العربي المشترك وضعف النظام العربي الرسمي، وكذلك بالنسبة للتكاليف المادية لتحقيق هذا الخيار، لان ضعف الإمكانيات الاقتصادية لبعض الدول المحورية مثل مصر قد تقف عائقا أمام هذا الخيار النووي، فالدخول في مشروع لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية أو لإنتاج السلاح النووي يتطلب عدة مليارات من الدولارات، وهي تكلفة لا تعوض إلا بعد سنوات طويلة. إضافة إلى نقطة هامة جدا وتتمثل في أن الاعتماد في إقامة المفاعلات النووية يقوم على خبرات أجنبية (الخيار الثالث) عن المنطقة وبالتالي سيعرض المشروع كله إلى مخاطر وضغوط أجنبية، وبالتالي يجعل من إيران الدول الأمثل للمساعدة في إنشاء برامج نووية عربية بناءا على الخبرات والتقنية الإيرانية المتفوقة وهذا ما اعنت عنه إيران دائما في خطاباتها والمتعلقة بتوجهات البرنامج النووي الإيراني.

كما انه ولتفعيل الخيار التعاون العربي الإيراني لابد من تفعيل دور المؤسسات التي لها

علاقة بالخيار النووي في إطار المنظمات الدولية كمنظمة التعاون الإسلامي، ويشمل التعاون العربي الإيراني المجالات التالية:

تشجيع وإجراء البحوث النووي وتبادل الخبرات بين الدول العربية وإيران في مجال الذرة.

توفير الفنيين والخبراء وتدبيرهم بحيث يعد برامج التدريب في الفروع العلمية المختصة بالطاقة الذرية والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في المجال النووي وإنشاء المعاهد اللازمة للتدريب.

توفير المعلومات والوثائق والنشر العلمي للبحوث الذرية وتبادل المتعلقة بالنشاط النووي بين إيران والعرب.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال اكتشاف الخامات الذرية واستخدامها وإنتاج الوقود الذري لتشغيل المنشأت النووية.

وضع نظام وقواعد الوقاية من الأخطار النووية التي تكفل الوقاية من أخطار الإشعاع النووي.

إقامة علاقات مع المنظمات والهيئات الدولية لإبرام عقود أو الاشتراك في المشروعات المشتركة[22].

تنفيذ إستراتيجية موحدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، والبدء بمشروعات بحثية نووية مشتركة بين العلماء العرب والإيرانيين، والتعاون بين شبكات ومؤسسات البحث لدى الطرفين وضم هذه القدرات في هيئات بحثية مشتركة ذات اختصاصات متنوعة.

زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في موازنات خصوصا في الدول العربية بحيث ترتفع من 0.2% إلى 2% من الناتج القومي العربي وعدم إخضاع البحث العلمي والتطوير للخطط التقشفية للأقطار العربية، وان زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي ليس أمرا مقصودا بذاته، بل يجب أن تحصل وفق إستراتيجية شاملة تهدف والى تحقيق تكنولوجيا متطورة للاستفادة منها في اقتصاد المنطقة، فيمكن للعرب الاستفادة من التجربة الإيرانية التي بنت قدرات نووية ذاتية.

منح تسهيلات وامتيازات وحوافز تشجيعية للمرافق البحثية النووية وللعاملين عليها من الطرفين.

فتح قنوات التفاعل والتنسيق وتبادل الخبرات بين مراكز البحوث العربية وهيئة الطاقة النووية الإيرانية، والتركيز على الاستفادة من خبرات الإيرانية، التي قفزت إلى مصاف الدول العضو في النادي من خلال طلب المساعدة من إيران وخبرة علمائها وتبادل الخبرات والمشورة الدائمة معهم للاطلاع على احدث التطبيقات في مجالات البحث العلمي عموما والنووي خصوصا.

والاهم من ذلك، هو إبداء حسن النية الإيرانية اتجاه بعض الدول العربية وخصوصا الخليجية على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلمي وليس موجه ضد أي دولة.

يتبين لنا من خلال ما سبق حول الخيار التعاوني النووي العربي الإيراني وسلوك إيران السياسي ما يلي:

1- بالنسبة لإيران فإن الأمن والاستقرار المطلوب في الشرق الأوسط والخليج العربي، يجب أن يتم وفقا للمنظور والمدركات الإيرانية ورغبات هذه الدولة، في الوقت نفسه، فإن التطورات التي حصلت في الدول العربية المعنية بأمن الخليج ووضع الأنظمة السياسية فيه لا يشير إلى وجود حالة استقرار في المستقبل المنظور. فبعد الحرب مع العراق كانت أولويات إيران البناء العسكري والتطور الاقتصادي التنموي، ويتطلب ذلك مرونة في التعامل مع دول الجوار العربية وسعت لبناء علاقات معها من جهة ، والمحافظة على ثبات مدركاتها الأمنية في المنطقة.

2- مع بناء عوامل الثقة الداخلية وأصبحت إيران قوة إقليمية، أصبح الوقت مناسب لها أكثر لاستغلال قدراتها واغتنام الفرص المتاحة أمامها، خاصة بعد تدمير القوة العراقية وإبعادها، وبناء عليه تأمل إيران أن يتم بناء سياسات أمنية للمنطقة وفقا لمنظورها السياسي والفكري.

ولذلك فإنه يطرح الخيار التعاون المشترك العربي العربي كطريق لمجابهة إيران النووية في المنطقة باعتباره الخيار الأفضل للعرب لإبعاد إيران وغير إيران عن الدخول بمغامرات عسكرية جديدة محتملة ضد الدول العربية.

الخاتمة:

وبعيدا عن الجدل المحتدم بشأن ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني قاصرا بالكامل على الأغراض المدنية أو أن هناك مكونا عسكريا سريا في هذا البرنامج، فإن الأكثر أهمية أن هناك ما يشبه الاتفاق بين الكثير من الكتابات الإيرانية والغربية على أن السياسة النووية الإيرانية تبنت منذ أواخر عقد الثمانينات خيارا وسطا بين الأبعاد المدنية والعسكرية.

قد تكون الدوافع السياسية والاقتصادية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التعاون العربي الإيراني، ويمكن ذكر أهمها:

- التكتل من أجل درع المخاطر
- مواجهة المخاطر الأمنية.
- الدوافع القومية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية.
- تدفق الاستثمارات .
- زيادة الكفاءة الاقتصادية
- تقوية المركز التنافسي والتفاوضي

أما في ما يخص عوائق التعاون النووي الإيراني العربي فيمكن إجمالها في:

- غموض وضعف الإرادة
- العوامل السياسية الذاتية
- العوامل الخارجية
- الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية
- ضعف الحرية السياسية
- عدم ملائمة آليات التعاون النووي لظروف كل الأطراف
- عدم وضوح الإستراتيجية

انه ولتفعيل الخيار التعاون العربي الإيراني لابد من تفعيل دور المؤسسات التي لها علاقة بالخيار النووي في إطار المنظمات الدولية كمنظمة التعاون الإسلامي، ويشمل التعاون العربي الإيراني المجالات التالية:

- تشجيع وإجراء البحوث النووي وتبادل الخبرات بين الدول العربية وإيران في مجال الذرة.

- توفير الفنيين والخبراء وتدبيرهم بحيث يعد برامج التدريب في الفروع العلمية المختصة بالطاقة الذرية .

- توفير المعلومات والوثائق والنشر العلمي للبحوث الذرية وتبادل المتعلقة بالنشاط النووي بين إيران والعرب.

- استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال اكتشاف الخامات الذرية واستخدامها وإنتاج الوقود الذري لتشغيل المنشأت النووية.

- وضع نظام وقواعد الوقاية من الأخطار النووية التي تكفل الوقاية من أخطار الإشعاع النووي.

- إقامة علاقات مع المنظمات والهيئات الدولية لإبرام عقود أو الاشتراك في المشروعات المشتركة .

- تنفيذ إستراتيجية موحدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

- زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في موازنات خصوصا في الدول العربية وإيران.

- منح تسهيلات وامتيازات وحوافز تشجيعية للمرافق البحثية النووية وللعاملين عليها من الطرفين.

- فتح قنوات التفاعل والتنسيق وتبادل الخبرات بين مراكز البحوث العربية وهيئة الطاقة النووية الإيرانية.

- إبداء حسن النية الإيرانية اتجاه بعض الدول العربية وخصوصا الخليجية على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلمي وليس موجه ضد أي دولة.

التهميش:

1- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 106.

2 - Nasser Saghafi Ameri, The Future of the NPT in the light of Iran's Nuclear Dossier , Tehran : Center for Strategic Research, 2006, P 03,

3- حسام سويلم، انعكاسات تجربة كوريا الشمالية النووية على إيران، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 76، المجلد 07، نوفمبر2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN89.HTM

4- ايفو دالر وآخرون، هلال الأزمات- الإستراتيجية الامريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، (ترجمة حسان البستاني)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 52.

5 - Nasser Saghafi Ameri, Op.cit, P 04.

6- حسام سويلم، ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، المجلد (07)، العدد (67)، فيفري 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN88.HTM،

.57 - Nasser Saghafi Ameri, Op.cit, P 0

8 - Idem.

9- عبد المنعم سعيد وآخرون، ضبط التسلح و الأمن في الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 1998)، ص 98.

10- جمال سند السويدي وآخرون، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 468.

11- أفنر كوهين، نحو شرق أوسط جديدة إعادة النظر في المسألة النووية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1995)، ص 15.

12- جيفري كيمب وآخرون، الخليج وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 240.

13- نفس المرجع، ص 241.

14- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005، ص 22.

15- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص 23.

16- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق ، ص 23.

17- صابر سالم، مرجع سابق، ص 20.

18- محمد بوعشة ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، (بيروت: دار الجبل،1999)، ص 168.

19- غازي صالح نهار، ((المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات))، مجلة النهضة، المجلد (9)، العدد (03)، جويلية 2008، ص 74.

20- المقصود بالدول النووية في المنطقة: هي الدول التي لديها السلاح النووي ويدخل ضمن سياساتها الأمنية كإسرائيل.

21- محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 401.

22- محمد نبيل فؤاد طه، ((الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء بناء قوة نووية عربية))، مجلة المستقبل العربي، العدد (271) ، بيروت، 2001، ص 108.